يـــوم الـديمـقراطيـة

يعد يوم السابع والعشرين من أبريل تتويجاً لسلسلة من الترقيات الديمقراطية المنظمة التي شهدها اليمن منذ العام ١٩٧٨م، ويعتبر هذا اليوم دليلاً على ما قبله وتمهيداً لما بعده من الانجازات الديمقراطية التي أخذت شكلاً تصاعدياً تشمل فيما بعد أهم المناصب السياسية في الدولة، حيث بدأت في العام ١٩٩٩م أول تجربة لانتخاب رئيس الجمهورية بشكل مباشر من قبل الشعب، ومثلت وقتها انجازاً غير مسبوق في المحيط العربي والاقليمي.

وقد تمكن الرئيس علي عبدالله صالح من إرساء قواعد النهج الديمقراطي في الدولة تدريجياً كما أرساها داخل المؤتمر الشعبي العام ذلك الحزب الذي أسسه مطلع الثمانينيات ومثل خلاصة لتجربة ديمقراطية فريدة قامت على الحوار والتوافق، مازالت حتى اليوم ونتج عنها انشاء كيان سياسي لإدارة شئون البلد بمشاركة كافة القوى السياسية، وكان وراء كل الانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها اليمن على مدى ثلاثة عقود..وقد تجسدت مؤخراً في أعظم تحول ديمقراطي تمثل بانتخاب الأخ عبد ربه منصور هادي رئيساً للجمهورية في فبراير ٢٠١٢م والذي مثل محطة مهمة من محطات التطور الديمقراطي في اليمن.

نضال مستمر.. للبناء السياسي

< إن أعظم ما تحقق عبر الثورة اليمنية هو ذلك الذي انبلج في عهد الزعيم الرئيس علي عبدالله صالح، من تأكيد لهوية الإنسان اليمني، وتأصيل لحقه في المشاركة الشاملة من خلال الوسائل الديمقراطية التي أخذت في التطور والاتساع بمعطياتها الديمقراطية مع بزوغ فجر السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م، وبإشراقة العهد «الميثاقي» وقيام المؤتمر الشعبي العام، ورسوخ الفكر الشوروي.

لقد أدرك الزعيم الرئيس علي عبدالله صالح منذ تحمله المسؤوليات القيادية خطورة تغيب الجماهير وإزاحتها عن المشاركة في صناعة القرار، وما يترتب على جر العمل الثوري الى مزالق الإرتجال والإستبداد، وهذا يعني البحث عن آليات معينة لإحياء العمل السياسي المنظم والمستند على واقع الظروف التي يعيشها المجتمع بمشكلاته وطموحاته.

في ظل الظروف التي كانت تثقل كاهل الإنسان اليمني بموروث تاريخي مظن وواقع وطني سياسي واجتماعي ممزقً ومتخم بالتناقضات- لم يرَ الرئيس علي عبدالله صالح بُداً من التحول الى الديمقراطية على محاور موضوعية ناضجة.. فيها الكثير من الحسابات والاعتبارات لواقع الساحة اليمنية والظرف النفسي والثقافي والاجتماعي للفرد.

يقول الزعيم علي عبدالله صالح:«كان بناء القاعدة الديمقراطية بتكويناتها المصغرة أمراً مهماً في تهيئة مناخات الممارسة الفعلية وإنماء التجربة على أصول معرفية لا ينبغي لأية مرحلة منها القفز فوق المراحل الأخرى..».

المسار الديمقراطي

ونظراً لما احتله هذا التدرج الموضوعي من اعتبارات خاصة في فكر الزعيم علي عبدالله صالح تطورت التجربة الديمقراطية اليمنية الى تعددية سياسية ثم حزبية وانتصرت أخيراً في أن تصبح النموذج العربي الفريد والذي تعمل دول العالم المتقدمة على حث دول العالم الثالث بالاقتداء بالتجربة الديمقراطية اليمنية.

استهل الرئيس علي عبدالله صالح عهده بعدة خطوات عملية على مسار البناء الديمقراطي للدولة اليمنية.. منها على سبيل المثال:

< دعم ورعاية حركة التعاون الأهلي للتطوير باعتبارها إحدى الصور المصغرة للديمقراطية في جانبها الاجتماعي التي تتيح لكل عضو في المجتمع فرصة المشاركة في الشأن المحلي والاجتماعي في ظل دولة المؤسسات الدستورية على التعاون والتكافل.

< أصدر رئيس الجمهورية إعلاناً دستورياً في عام ١٩٧٩م قضى فيه زيادة عدد أعضاء مجلس الشعب التأسيسي من (٩٩) عضواً الى (١٥٩) عضواً، وتم توسيع اختصاصاته بأن أضيفت لأعضائه مهمة مناقشة مشاريع القوانين وتعديلاتها المقترحة.

< وفي السياق نفسه أصدر رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم (١٣) لسنة ١٩٧٩م والذي قضى بتشكيل مجلس استشاري مؤلف من (١٥) عضواً يقوم مقام مجلس القيادة السابق في فترتي الرئيسين الحمدي والغشمي، واختير أعضاؤه من ذوي التخصصات والخبرات العالية ومنحوا درجة نائب رئيس وزراء.. وتحددت اختصاصاته في دراسة وتحليل وتقييم القضايا الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمصلحة الوطنية العليا.

< وعلى طريق إرساء الديمقراطية اليمنية جرت في مايو ١٩٧٩م انتخابات الهيئات التعاونية على مستوى الجمهورية، وقد بلغت في هذه الانتخابات (١٩٧) هيئة تعاونية.

كما شهد شهر يوليو من العام نفسه انتخابات المجالس البلدية لأول مرة في تاريخ الجمهورية العربية اليمنية، وعلى مستوى أصغر الوحدات الإدارية بوصفها قاعدة للمشاركة الشعبية الوطنية في تحمل المسؤولية مع الأجهزة التنفيذية.

< وعزز الزعيم علي عبدالله صالح تلك الأساسات الديمقراطية بخطوة أخرى لا تقل أهمية عن سابقها في معايير البناء الديمقراطي السليم وهي تقليد (اللقاءات الرمضانية) التي بدأها في رمضان ١٣٩٩هـ من العام ١٩٧٩م، وهو التقليد الذي داوم عليه طوال سنوات حكمه.

ويقول الزعيم علي عبدالله صالح: «قناعتنا المستمرة هي أن الديمقراطية - حتى تحقق غاياتها - لابد أن تكون ديمقراطية حقيقية من خلال الممارسات اليومية لا من خلال الشعارات الجوفاء التي لا يقصد بها الا الاستهلاك والمزايدة، ولهذا كانت خطواتنا العملية هذا العام (١٩٧٩م) مؤكدة نهجنا الديمقراطي الصحيح ودليلاً ملموساً على حرصنا على احترام إرادة الشعب..».

المشاركة الشعبية:

وعلى المسار الديمقراطي نفسه وجه الرئيس علي عبدالله صالح - في الأول من مايو ١٩٨٠م للعمال نداءً تاريخياً ولأول مرة يدعوهم فيه الى تشكيل نقاباتهم العمالية التي من شأنها أن تعزز العلاقات الاجتماعية وتنمي روح التعاون والعمل المشترك، وتؤسس قواعد أخلاقية فاضلة للأسلوب الأمثل في ممارسة المسؤوليات العامة.. وقد أعقب هذه الدعوة نشاط كبير في القطاعات المهنية المختلفة، وظهرت على الساحة اليمنية العديد من المنظمات الجماهيرية والاتحادات والنقابات والجمعيات من كافة الأنواع والأعراض، من الممكن عدها من التجارب الديمقراطية المبكرة التي أسهمت بشكل أو بآخر في تهيئة الساحة اليمنية ديمقراطياً وأهلتها لخطوات أخرى متقدمة.

< وكان يوم ٢١ اغسطس ١٩٨٠م انعطافاً مهماً في مسيرة الديمقراطية اليمنية المبكرة، حيث أصدر رئيس الجمهورية قانون الانتخابات رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٠م لتتخذ به الممارسة الديمقراطية صيغتها القانونية المنظمة، ومداها الواسع حيث لولا تفكير قيادة اليمن بالتحول الديمقراطي السريع لما وجدنا هناك ما يبرر صدور مثل هذا القانون».

ومما يجدر ذكره أن الرئيس صالح أجرى في العام ١٩٨١م تعديلاً على قانون الانتخابات منحت بموجبه المرأة لأول مرة حق الانتخاب بعد أن كانت محرومة منه في الماضي.

وتعتبر هذه البادرة خطوة كبيرة على صعيد الحريات والحقوق العامة لفتت أنظار المجتمع الى أهمية المرأة فيه والى حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه في بناء الدولة اليمنية.. واعتبر المراقبون هذاا لتعديل خطوة جريئة وشجاعة للغاية من قبل الرئيس علي عبدالله صالح.. وليس بمقدورنا التكهن بحقيقة ردود فعل التيار القبلي وتيار المحافظين على منح المرأة حق الانتخابات في بلد تطبق فيه العزلة فكيها على أبنائه، وتعشعش على كل بقعة فيه مخلفات الماضي السحيقة بكل أوجاعها وآثارها المأساوية ورموزها المشدودة الى الوراء بعقلية الأمس وبثوب الملكية المستبد.

المؤتمر رائد الحوار

< تنبع أهمية الرؤى السياسية للزعيم الرئيس علي عبدالله صالح بتأسيس المؤتمر الشعبي العام من الرغبة في إيجاد مؤسسات سياسية لا تعتمد على الجيش ولا على القبيلة، وإنما على فئات مدنية متحضرة ومؤهلة لإعداد اتجاهات مرحلية تواكب الحاجة الثورية، وتتعاطى مع متغيرات الظرف السياسي الطارئ من خلال أدوات «الديمقراطية المباشرة».. وهي الصفة التي كان لها الاسهام الكبير في ترسيخ ثقافة الحوار السلمي في الحياة السياسية اليمنية، في عهد الرئيس علي عبدالله صالح.

في سياق إرساء العملية الديمقراطية في بدايات مسيرة المؤتمر الشعبي العام، جاء ميثاقه الوطني أنموذجاً يمنياً جامعاً متفوقاً بفلسفته الفكرية وأدواته الديمقراطية، على كل التجارب السياسية العربية الحاضرة في عصره لأنه كان انبعاثاً مجدداً للذات الحضارية اليمنية بعالم منفتح وبلغة السياسة الحديثة.

وبعد تشكيل لجنة الحوار الوطني المؤلفة من (٥١) عضواً يمثلون مختلف شرائح المجتمع اليمني، جاء انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام أمر له بالغ الأثر والأهمية في توطيد الثقة والتعاون بين الأجهزة الحكومية الرسمية للمؤتمر الشعبي العام، وهو الأمر الذي تعززت به ايضاً فرص توسيع المساحة الديمقراطية وتفعيل الأنشطة الرامية الى رفع وعي الجماهير سياسياً وتأهيلها للتعاطي مع العمل الديمقراطي وأشكاله المختلفة.

ووفقاً لما تم تحديده في النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي «تنمية مدارك المواطنين وخلق الظروف الملائمة لنشاطهم السياسي في نطاق الميثاق الوطني» شهدت الفترة يناير - مارس ١٩٨٣م تشكيل فروع المؤتمر الشعبي العام في عموم المحافظات، وفي ابريل من نفس العام أقرت اللجنة الدائمة في دورتها الثالثة تنظيم ندوات التوعية السياسية في المؤسسات والمصانع ووحدات الجيش والجمعيات التعاونية بهدف رفع الوعي السياسي للجماهير، وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية.

وبتلك الخطوات انتقل المؤتمر الشعبي العام بكل حلقاته التنظيمية الاساسية والفرعية الى جميع الأوساط الجماهيرية لترجمة المضامين الميثاقية الى سلوك عملي يتحرك ويتجسد في الاعضاء أولاً ثم ينتقل بأثره الايجابي الى الآخرين لرفع درجة وعيهم وتعبئة ساحتهم بالمفاهيم المتعلقة بالديمقراطية والمشاركة الشعبية.

ومن المظاهر الأخرى للتجربة السياسية الديمقراطية التي تبناها المؤتمر الشعبي العام على طريق تأهيل الكوادر الوطنية وإغناء ثقافتهم السياسية هي المؤتمرات المصغرة التي كان يعقدها كل يوم خميس للتداول حول مختلف القضايا والهموم العامة.. علاوة على قيام اللجنة الدائمة بإعداد الدراسات التي كانت تمثل ميدان الاتصال المستمر بالجماهير والتي من خلالها يتم استعراض الهموم الوطنية لهم وتحديد متطلبات تسويتها واقتراح التوصيات لها.

ونظراً لأهمية ذلك ناقشت اللجنة الدائمة في دورتها الرابعة في اغسطس ١٩٨٣م مسألة إنشاء معهد حكومي لدراسة الميثاق الوطني وتطبيقاته، فكان أن اختمرت الفكرة عند القيادة المؤتمرية وهيئات مستلزمات تنفيذها وأعلن عن تأسيس «معهد الميثاق الوطني» عام ١٩٨٤م.

إن النجاحات السابقة التي حققتها التجارب الاولى من مسيرة العمل الوطني عبر المؤتمر الشعبي العام دفعت بالعمل التنظيمي الى دخول مدايات أوسع على طريق إنماء التجارب الديمقراطية وتفعيلها في الواقع الشعبي، ففي الفترة (٢١-٢٣ اغسطس ١٩٨٤م) عقد المؤتمر الشعبي العام دورته الاعتيادية الثانية التي استهلها رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام بكلمة افتتاحية.. قال فيها: «إن شعبنا استطاع أن يضمن للتجربة الجديدة واسلوب العمل السياسي معنى الاستمرارية وان يعمق أسس هذه التجربة في واقعنا السياسي وان يقيم على واقعنا اليمني إطار عمل سياسي متميز متمثل بالمؤتمر الشعبي العام».

لم يكن ولن يكون حزباً طبقياً أو فئوياً توجهه وتسيره فئة متميزة من الشعب، بل هو إطار سياسي وتجمع شعبي لكل أبناء الشعب اليمني الذين قامت على أكتافهم وانتصرت بتضحياتهم الثورة السبتمبرية».

وعلى هذا الأساس تم في الفترة (٥-٧ اكتوبر ١٩٨٤م) توسيع عضوية المؤتمر الشعبي العام في النواحي وأمانة العاصمة.. وأخذت مجالات العمل السياسي والجماهيري خلال المسيرة الثورية الميثاقية تبرز في أكثر مجالات الحياة، وباتت النقابات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية واحدة من أبرز سمات هذا العهد.

وفي غضون أقل من خمس سنات من العمل الديمقراطي تشكل عبر المؤتمر الشعبي العام (١٤) نقابة عمالية مختلفة عقد مؤتمرها الأول في صنعاء في الفترة (١٠-١٢ ابريل ١٩٨٤م) الى جانب (١١) نقابة تخصصية واتحاد، وظهرت (خمس) جمعيات نسوية تختص بشؤون المرأة في عدة محافظات يمنية بالاضافة الى تنامي أعداد الاتحادات الثقافية والرياضية والجمعيات الكشفية.

وفي المجالات الثقافية والاجتماعية والخيرية تأسست (٨) جمعيات بما فيها جمعية الهلال الأحمر اليمني، وكذلك أجرى اتحاد طلاب اليمن انتخاباته الطلابية لأول مرة في تاريخه في ديسمبر ١٩٨٤م، وفي قاع المزارعين تنامى عدد من الجمعيات التعاونية الزراعية الى (٧٥) جمعية.

المجالس المحلية:

ورافق تلك الأنشطة الواسعة تطورات مهمة وكبيرة عمد إليها الرئيس علي عبدالله صالح بقصد توسيع المشاركة الشعبية لتشمل كل مواقع العمل ومختلف المراكز والتجمعات الجماهيرية، ففي مطلع العام ١٩٨٥م، اصدر رئيس الجمهورية قانون المجالس المحلية رقم (١٢) لسنة ١٩٨٥م. وفي الفترة (٥-٧ يوليو ١٩٨٥م) جرت انتخابات المجالس المحلية في أكبر وأعظم صورها الديمقراطية التي شملت كل أنحاء الجمهورية «الريف والحضر» وتم انتخاب ثمانية عشر ألف عضو بنسبة عضو واحد من كل (٥٠٠) مواطن، وقد تنافس في تلك الانتخابات سبعون ألف مرشح ليمارسوا العمل السياسي والتنموي معاً، الأمر الذي يشير الى حجم تغلغل فكر الميثاق الوطني وتنظيم المؤتمر الشعبي العام في القاعدة الجماهيرية مقدار تنامي الوعي السياسي الديمقراطي عند المواطن اليمني.

وفي الفترة (٢٥-٣٠ اغسطس ١٩٨٦م) عقد المؤتمر الشعبي العام دورته الثالثة في مدينة تعز وقد استهل أمينه العام الرئيس علي عبدالله صالح أعمال هذه الدورة بخطاب متميز جاء فيه: «ان المؤتمر الشعبي العام قد أكسب العمل السياسي في بلادنا خصوصيات متميزة وأعطاه دفعاً قوياً نحو المزيد من العطاء والرسوخ وعزز طموح الوحدة الوطنية لشعبنا التي هي أساس كل النجاحات التي تشهدها بلادنا في مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي وغيرها..».